مهرجان الشعير في بلدة سهل الريحان يجذب آلاف الزوار

أطفال يشاركون في مسابقة الخيل الصغيرة خلال مهرجان الشعير في بلدة سهل الريحان، الأحد

محمد عبد الله الفرحان: 9 مرات في الـ 18 و 9 مرات في الـ 18 أيضاً

سهل الريحان – مراسلنا: في مهرجان الشعير الذي أقيم في بلدة سهل الريحان يوم الأحد، برز اسم محمد عبد الله الفرحان بشكل لافت، إذ تمكن من الفوز بسباق الخيل الصغيرة للفئة العمرية من 16 إلى 18 عاماً، وهو السباق الذي يحمل اسم المهرجان نفسه. وقد أعاد الفرحان الكرة في سباق آخر للفئة نفسها، ليحقق بذلك رقماً لافتاً في تاريخ المهرجان.

وقال الفرحان لـ«المنارة» بعد تسلمه الكأس الأولى: «تدربت على هذا الحصان منذ أكثر من سنة، وكنت أعرف أن الفوز ممكن، لكن أن يتكرر مرتين في اليوم نفسه فهذا شيء لم أتوقعه». وأضاف أن والده كان يشجعه من المدرجات، وأن العائلة كلها حضرت لمتابعة السباق.

وتأسس مهرجان الشعير في بلدة سهل الريحان عام 1998، ويقام سنوياً في نهاية شهر أيار أو مطلع حزيران، بحسب موعد الحصاد. ويشارك في دورته الحالية 75 فارساً وفارسة من مختلف أنحاء المحافظة، إضافة إلى مشاركة خاصة لفرسان من بلدة عين الصفصاف المجاورة.

وتضمنت فعاليات اليوم الأول سباقات للخيل العربية الأصيلة، وعروضاً للقفز، وسباقاً للعربات الخشبية التي يجرها الحمير، وهو السباق الذي استقطب أكبر عدد من المتفرجين. وقدرت لجنة المهرجان عدد الحضور بنحو 4 آلاف شخص، بينهم عائلات قدمت من بلدات مجاورة خصيصاً لحضور الفعاليات.

وقالت رئيسة لجنة المهرجان، السيدة هالة منصور الزعبي، في كلمة ألقتها خلال حفل توزيع الجوائز: «نريد أن يبقى هذا المهرجان مرتبطاً بالأرض وبالناس الذين يعيشون منها، وليس مجرد فعالية عابرة». وأعلنت عن تخصيص جائزة مالية قدرها 500 دينار للفارس الذي يحقق أكبر عدد من الانتصارات في الدورة المقبلة.

وتوزعت الجوائز على النحو التالي: المركز الأول 1500 دينار، الثاني 1000 دينار، الثالث 500 دينار، إضافة إلى جوائز عينية قدمتها شركات محلية. وحصل الفرحان على المركز الأول في سباق الـ 18 عاماً بزمن قدره 2 دقيقة و14 ثانية، وعلى المركز الأول في سباق الـ 16 عاماً بزمن قدره 2 دقيقة و19 ثانية.

وشهد اليوم الثاني من المهرجان سباقات للفرق المختلطة، وسباقاً للفرسان الصغار دون سن العاشرة، إضافة إلى عرض تقليدي لحصاد الشعير بالمناجل. وقال المدرب عادل سليم الخطيب، الذي يشرف على تدريب عدد من الفرسان الشباب في نادي الريحان للفروسية: «الفوز مهم، لكن الأهم أن نرى هؤلاء الأطفال يحبون الرياضة ويتعلمون احترام الحيوان».

وتأتي هذه الدورة بعد موسم زراعي جيد نسبياً، إذ قدرت مديرية زراعة المحافظة إنتاج الشعير هذا العام بنحو 18 ألف طن، بزيادة تقارب 12 في المئة عن العام الماضي. ويعتمد نحو 2300 مزارع في المنطقة على زراعة الشعير كمحصول رئيسي، في ظل محدودية الأراضي الصالحة لزراعة القمح.

وأكد مدير زراعة المحافظة، المهندس وليد عبد الكريم الشامي، أن الوزارة تعمل على توزيع بذور محسنة مجانية على المزارعين الصغار قبل موسم الزراعة المقبل، مشيراً إلى أن التجربة أثبتت أن الأصناف المحلية المقاومة للجفاف تعطي نتائج أفضل من الأصناف المستوردة في السنوات الشحيحة المطر.

ويختتم المهرجان فعالياته مساء اليوم الثلاثاء بحفل غنائي يحيه الفنان المحلي سامر الطحان، وبعرض للألعاب النارية فوق بحيرة سهل الريحان، يتوقع أن يستقطب آلاف الزوار من مختلف أنحاء المحافظة.

مجلس بلدية الحمراء يقر موازنة 2024 بعجز قدره 3.2 مليون دينار

الموازنة تخصص 40% من نفقاتها لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المياه

الحمراء – مراسلنا: صادق المجلس البلدي لمدينة الحمراء في جلسته العادية التي عقدت مساء الثلاثاء 14 الجاري على مشروع موازنة البلدية للسنة المالية 2024، بعد نقاش استمر نحو ست ساعات. وصوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت. وتبلغ قيمة الموازنة المقرة 18.7 مليون دينار، مقابل 15.5 مليون دينار في موازنة العام الماضي، أي بزيادة تقارب 20 في المئة.

وقدم المشروع رئيس البلدية المهندس كمال الدين عبد الرحيم الورداني، الذي قال في كلمته إن الأولوية هذا العام كانت لمعالجة أزمة الصرف الصحي التي تعاني منها أحياء وادي السمار والمنطقة الصناعية الشرقية. وأضاف أن المجلس قرر تخصيص 7.4 مليون دينار لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المياه، أي ما يقارب 40 في المئة من إجمالي الموازنة.

وأوضح الورداني أن العجز المقدر بـ 3.2 مليون دينار سيغطى من خلال قرض بنكي بقيمة 2.5 مليون دينار، ومن فائض متوقع في موازنة 2023 بقيمة 700 ألف دينار. وأكد أن البلدية لن تلجأ إلى رفع الرسوم المحلية على السكان، مشيرا إلى أن نسبة تحصيل الرسوم بلغت 91 في المئة حتى نهاية شهر نيسان.

وفي المقابل، انتقد عضو المجلس عن حي الكروم السيد فادي منصور الزعبي المشروع، معتبرا أن الأرقام المعلنة لا تعكس حجم الحاجة الفعلية. وقال خلال الجلسة: «لدينا شوارع في حي الكروم لم تعبد منذ أكثر من 12 سنة، وسكان يدفعون فواتير مياه مرتفعة مقابل خدمة متقطعة». وطالب بتخصيص مبلغ إضافي لصيانة الطرق الداخلية.

من جهته، رد رئيس لجنة المالية في المجلس السيد نبيل حمدان العطار بأن اللجنة أجرت تعديلات على المشروع الأولي، وأن مبلغ 1.2 مليون دينار أضيف لصالح أعمال الصيانة. وأشار إلى أن البلدية ستعتمد على شركة خاصة لتنفيذ المشاريع الكبرى، بهدف تسريع وتيرة العمل وتجنب التأخير الذي شهدته مشاريع سابقة.

وتشمل الموازنة أيضا مخصصات بقيمة 1.1 مليون دينار لتوسعة مدرسة الحمراء الثانوية للبنات، و850 ألف دينار لإنشاء ملعب بلدي في حي الصفصاف، إضافة إلى 600 ألف دينار لتشجير الشوارع الرئيسية. وأكد الورداني أن هذه المشاريع ستنفذ على مرحلتين خلال السنة المالية.

وتأتي هذه الموازنة في ظل تراجع عائدات البلدية من رسوم البناء بنسبة 18 في المئة مقارنة بالعام الماضي، بسبب تباطؤ حركة البناء في المدينة. وقال الورداني إن البلدية تعمل على تحديث نظام الجباية الإلكترونية لتقليص التهرب، مشيرا إلى أن 2300 مكلف لم يسددوا رسومهم حتى الآن.

مجلس الشورى يقر تعديلات على نظام الأحوال الشخصية

التعديلات تمنح المرأة حق الحضانة حتى بلوغ الابن 15 عاما

صادق مجلس الشورى في جلسته العادية المنعقدة يوم الثلاثاء 14 الجاري على تعديلات واسعة على نظام الأحوال الشخصية، بعد نقاش استمر نحو ست ساعات. وصوت لصالح التعديلات 78 عضوا من أصل 120، بينما امتنع 31 عضوا عن التصويت، وعارضها 11 عضوا. وتنص التعديلات على رفع سن حضانة الأم للذكر من 10 سنوات إلى 15 سنة، وللأنثى من 12 إلى 18 سنة، ما لم يثبت القاضي أن مصلحة المحضون تقتضي خلاف ذلك.

وقال رئيس لجنة الشؤون القانونية في المجلس السيد عادل منصور الزعبي في كلمته أمام الجلسة إن التعديلات «جاءت بعد دراسة استمرت أكثر من سنة، واستندت إلى تقارير ميدانية من المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية». وأضاف أن اللجنة استمعت إلى شهادات قضاة ومحامين وأخصائيين اجتماعيين قبل صياغة النص النهائي.

وأوضح الزعبي أن التعديلات تضمنت أيضا تعريفا جديدا لمفهوم «مصلحة المحضون»، حيث نصت على أن القاضي ملزم بالاستماع إلى رأي المحضون إذا بلغ سن التمييز، وأن له أن يطلب تقارير من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين قبل البت في أي نزاع. كما ألزمت التعديلات الأب بتوفير سكن ملائم للحضانة، أو دفع بدل إيجار يحدده القاضي في حال تعذر ذلك.

في المقابل، عبر عضو المجلس السيدة منى عبد الرحيم الطويل عن تحفظها على التعديلات، معتبرة أنها «تثقل كاهل الأم بأعباء مالية كبيرة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة». وقالت إن كثيرا من النساء المطلقات يعملن بأجور متدنية، وإن إلزامهن بتوفير سكن قد يدفعهن إلى الاستدانة أو العودة إلى بيوت أهلهن.

وردا على هذه المخاوف، أكد الزعبي أن اللجنة اقترحت تعديلا على المادة المتعلقة بالسكن، يقضي بأن يتحمل الأب نصف بدل الإيجار في حال عجز الأم عن تأمينه، على أن يتم تحديد المبلغ بقرار من المحكمة المختصة. وأشار إلى أن هذا التعديل أضيف إلى النص بعد جلسة التصويت الأولى، وأنه حظي بموافقة 64 عضوا.

وتأتي هذه التعديلات بعد سنوات من المطالبات بإصلاح قانون الأحوال الشخصية، الذي يعود في صيغته الحالية إلى عام 1992. وقد شهدت المحاكم الشرعية في السنوات الخمس الماضية ارتفاعا في عدد قضايا الحضانة والنفقة، بلغ بحسب إحصاءات وزارة العدل نحو 4200 قضية في عام 2022 وحده.

ومن المقرر أن يرفع مشروع القانون إلى مجلس الوزراء خلال أسبوعين، تمهيدا لإحالته إلى مجلس النواب للتصويت النهائي. وقال الزعبي إن اللجنة تأمل أن يتم إقراره قبل نهاية الدورة الحالية، مشيرا إلى أن المجلس مستعد لعقد جلسات إضافية إذا اقتضت الحاجة.

مجلس بلدية الحمراء يقر موازنة 2024 بعجز قدره 3.2 مليون دينار

الموازنة تخصص 40% من نفقاتها لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المياه

الحمراء – مراسلنا: صادق المجلس البلدي لمدينة الحمراء في جلسته العادية التي عقدت مساء الثلاثاء 14 الجاري على مشروع موازنة البلدية للسنة المالية 2024، بعد نقاش استمر نحو ست ساعات. وصوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت. وتبلغ قيمة الموازنة المقرة 18.7 مليون دينار، مقابل 15.5 مليون دينار في موازنة العام الماضي، أي بزيادة تقارب 20 في المئة.

وقدم المشروع رئيس البلدية المهندس كمال الدين عبد الرحيم الورداني، الذي قال في كلمته إن الأولوية هذا العام كانت لمعالجة أزمة الصرف الصحي التي تعاني منها أحياء وادي السمار والمنطقة الصناعية الشرقية. وأضاف أن المجلس قرر تخصيص 7.4 مليون دينار لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المياه، أي ما يقارب 40 في المئة من إجمالي الموازنة.

وأوضح الورداني أن العجز المقدر بـ 3.2 مليون دينار سيغطى من خلال قرض بنكي بقيمة 2.5 مليون دينار، ومن فائض متوقع في موازنة 2023 بقيمة 700 ألف دينار. وأكد أن البلدية لن تلجأ إلى رفع الرسوم المحلية على السكان، مشيرا إلى أن نسبة تحصيل الرسوم بلغت 91 في المئة حتى نهاية شهر نيسان.

وفي المقابل، انتقد عضو المجلس عن حي الكروم السيد فادي منصور الزعبي المشروع، معتبرا أن الأرقام المعلنة لا تعكس حجم الحاجة الفعلية. وقال خلال الجلسة: «لدينا شوارع في حي الكروم لم تعبد منذ أكثر من 12 سنة، وسكان يدفعون فواتير مياه مرتفعة مقابل خدمة متقطعة». وطالب بتخصيص مبلغ إضافي لصيانة الطرق الداخلية.

من جهته، رد رئيس لجنة المالية في المجلس السيد نبيل حمدان العطار بأن اللجنة أجرت تعديلات على المشروع الأولي، وأن مبلغ 1.2 مليون دينار أضيف لصالح أعمال الصيانة. وأشار إلى أن البلدية ستعتمد على شركة خاصة لتنفيذ المشاريع الكبرى، بهدف تسريع وتيرة العمل وتجنب التأخير الذي شهدته مشاريع سابقة.

وتشمل الموازنة أيضا مخصصات بقيمة 1.1 مليون دينار لتوسعة مدرسة الحمراء الثانوية للبنات، و850 ألف دينار لإنشاء ملعب بلدي في حي الصفصاف، إضافة إلى 600 ألف دينار لتشجير الشوارع الرئيسية. وأكد الورداني أن هذه المشاريع ستنفذ على مرحلتين خلال السنة المالية.

وتأتي هذه الموازنة في ظل تراجع عائدات البلدية من رسوم البناء بنسبة 18 في المئة مقارنة بالعام الماضي، بسبب تباطؤ حركة البناء في المدينة. وقال الورداني إن البلدية تعمل على تحديث نظام الجباية الإلكترونية لتقليص التهرب، مشيرا إلى أن 2300 مكلف لم يسددوا رسومهم حتى الآن.

مجلس الشورى يقر تعديلات على نظام الأحوال الشخصية

التعديلات تمنح المرأة حق الحضانة حتى بلوغ الابن 15 عاما

صادق مجلس الشورى في جلسته العادية المنعقدة يوم الثلاثاء 14 الجاري على تعديلات واسعة على نظام الأحوال الشخصية، بعد نقاش استمر نحو ست ساعات. وصوت لصالح التعديلات 78 عضوا من أصل 120، بينما امتنع 31 عضوا عن التصويت، وعارضها 11 عضوا. وتنص التعديلات على رفع سن حضانة الأم للذكر من 10 سنوات إلى 15 سنة، وللأنثى من 12 إلى 18 سنة، ما لم يثبت القاضي أن مصلحة المحضون تقتضي خلاف ذلك.

وقال رئيس لجنة الشؤون القانونية في المجلس السيد عادل منصور الزعبي في كلمته أمام الجلسة إن التعديلات «جاءت بعد دراسة استمرت أكثر من سنة، واستندت إلى تقارير ميدانية من المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية». وأضاف أن اللجنة استمعت إلى شهادات قضاة ومحامين وأخصائيين اجتماعيين قبل صياغة النص النهائي.

وأوضح الزعبي أن التعديلات تضمنت أيضا تعريفا جديدا لمفهوم «مصلحة المحضون»، حيث نصت على أن القاضي ملزم بالاستماع إلى رأي المحضون إذا بلغ سن التمييز، وأن له أن يطلب تقارير من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين قبل البت في أي نزاع. كما ألزمت التعديلات الأب بتوفير سكن ملائم للحضانة، أو دفع بدل إيجار يحدده القاضي في حال تعذر ذلك.

في المقابل، عبر عضو المجلس السيدة منى عبد الرحيم الطويل عن تحفظها على التعديلات، معتبرة أنها «تثقل كاهل الأم بأعباء مالية كبيرة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة». وقالت إن كثيرا من النساء المطلقات يعملن بأجور متدنية، وإن إلزامهن بتوفير سكن قد يدفعهن إلى الاستدانة أو العودة إلى بيوت أهلهن.

وردا على هذه المخاوف، أكد الزعبي أن اللجنة اقترحت تعديلا على المادة المتعلقة بالسكن، يقضي بأن يتحمل الأب نصف بدل الإيجار في حال عجز الأم عن تأمينه، على أن يتم تحديد المبلغ بقرار من المحكمة المختصة. وأشار إلى أن هذا التعديل أضيف إلى النص بعد جلسة التصويت الأولى، وأنه حظي بموافقة 64 عضوا.

وتأتي هذه التعديلات بعد سنوات من المطالبات بإصلاح قانون الأحوال الشخصية، الذي يعود في صيغته الحالية إلى عام 1992. وقد شهدت المحاكم الشرعية في السنوات الخمس الماضية ارتفاعا في عدد قضايا الحضانة والنفقة، بلغ بحسب إحصاءات وزارة العدل نحو 4200 قضية في عام 2022 وحده.

ومن المقرر أن يرفع مشروع القانون إلى مجلس الوزراء خلال أسبوعين، تمهيدا لإحالته إلى مجلس النواب للتصويت النهائي. وقال الزعبي إن اللجنة تأمل أن يتم إقراره قبل نهاية الدورة الحالية، مشيرا إلى أن المجلس مستعد لعقد جلسات إضافية إذا اقتضت الحاجة.

محمد عبد الله الفرحان: 9 مرات في الـ 18 و 9 مرات في الـ 18 أيضاً

سهل الريحان – مراسلنا: في مهرجان الشعير الذي أقيم في بلدة سهل الريحان يوم الأحد، برز اسم محمد عبد الله الفرحان بشكل لافت، إذ تمكن من الفوز بسباق الخيل الصغيرة للفئة العمرية من 16 إلى 18 عاماً، وهو السباق الذي يحمل اسم المهرجان نفسه. وقد أعاد الفرحان الكرة في سباق آخر للفئة نفسها، ليحقق بذلك رقماً لافتاً في تاريخ المهرجان.

وقال الفرحان لـ«المنارة» بعد تسلمه الكأس الأولى: «تدربت على هذا الحصان منذ أكثر من سنة، وكنت أعرف أن الفوز ممكن، لكن أن يتكرر مرتين في اليوم نفسه فهذا شيء لم أتوقعه». وأضاف أن والده كان يشجعه من المدرجات، وأن العائلة كلها حضرت لمتابعة السباق.

وتأسس مهرجان الشعير في بلدة سهل الريحان عام 1998، ويقام سنوياً في نهاية شهر أيار أو مطلع حزيران، بحسب موعد الحصاد. ويشارك في دورته الحالية 75 فارساً وفارسة من مختلف أنحاء المحافظة، إضافة إلى مشاركة خاصة لفرسان من بلدة عين الصفصاف المجاورة.

وتضمنت فعاليات اليوم الأول سباقات للخيل العربية الأصيلة، وعروضاً للقفز، وسباقاً للعربات الخشبية التي يجرها الحمير، وهو السباق الذي استقطب أكبر عدد من المتفرجين. وقدرت لجنة المهرجان عدد الحضور بنحو 4 آلاف شخص، بينهم عائلات قدمت من بلدات مجاورة خصيصاً لحضور الفعاليات.

وقالت رئيسة لجنة المهرجان، السيدة هالة منصور الزعبي، في كلمة ألقتها خلال حفل توزيع الجوائز: «نريد أن يبقى هذا المهرجان مرتبطاً بالأرض وبالناس الذين يعيشون منها، وليس مجرد فعالية عابرة». وأعلنت عن تخصيص جائزة مالية قدرها 500 دينار للفارس الذي يحقق أكبر عدد من الانتصارات في الدورة المقبلة.

وتوزعت الجوائز على النحو التالي: المركز الأول 1500 دينار، الثاني 1000 دينار، الثالث 500 دينار، إضافة إلى جوائز عينية قدمتها شركات محلية. وحصل الفرحان على المركز الأول في سباق الـ 18 عاماً بزمن قدره 2 دقيقة و14 ثانية، وعلى المركز الأول في سباق الـ 16 عاماً بزمن قدره 2 دقيقة و19 ثانية.

وشهد اليوم الثاني من المهرجان سباقات للفرق المختلطة، وسباقاً للفرسان الصغار دون سن العاشرة، إضافة إلى عرض تقليدي لحصاد الشعير بالمناجل. وقال المدرب عادل سليم الخطيب، الذي يشرف على تدريب عدد من الفرسان الشباب في نادي الريحان للفروسية: «الفوز مهم، لكن الأهم أن نرى هؤلاء الأطفال يحبون الرياضة ويتعلمون احترام الحيوان».

وتأتي هذه الدورة بعد موسم زراعي جيد نسبياً، إذ قدرت مديرية زراعة المحافظة إنتاج الشعير هذا العام بنحو 18 ألف طن، بزيادة تقارب 12 في المئة عن العام الماضي. ويعتمد نحو 2300 مزارع في المنطقة على زراعة الشعير كمحصول رئيسي، في ظل محدودية الأراضي الصالحة لزراعة القمح.

وأكد مدير زراعة المحافظة، المهندس وليد عبد الكريم الشامي، أن الوزارة تعمل على توزيع بذور محسنة مجانية على المزارعين الصغار قبل موسم الزراعة المقبل، مشيراً إلى أن التجربة أثبتت أن الأصناف المحلية المقاومة للجفاف تعطي نتائج أفضل من الأصناف المستوردة في السنوات الشحيحة المطر.

ويختتم المهرجان فعالياته مساء اليوم الثلاثاء بحفل غنائي يحيه الفنان المحلي سامر الطحان، وبعرض للألعاب النارية فوق بحيرة سهل الريحان، يتوقع أن يستقطب آلاف الزوار من مختلف أنحاء المحافظة.

مجلس بلدية الحمراء يقر موازنة 2024 بعجز قدره 3.2 مليون دينار

الموازنة تخصص 40% من نفقاتها لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المياه

الحمراء – مراسلنا: صادق المجلس البلدي لمدينة الحمراء في جلسته العادية التي عقدت مساء الثلاثاء 14 الجاري على مشروع موازنة البلدية للسنة المالية 2024، بعد نقاش استمر نحو ست ساعات. وصوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت. وتبلغ قيمة الموازنة المقرة 18.7 مليون دينار، مقابل 15.5 مليون دينار في موازنة العام الماضي، أي بزيادة تقارب 20 في المئة.

وقدم المشروع رئيس البلدية المهندس كمال الدين عبد الرحيم الورداني، الذي قال في كلمته إن الأولوية هذا العام كانت لمعالجة أزمة الصرف الصحي التي تعاني منها أحياء وادي السمار والمنطقة الصناعية الشرقية. وأضاف أن المجلس قرر تخصيص 7.4 مليون دينار لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المياه، أي ما يقارب 40 في المئة من إجمالي الموازنة.

وأوضح الورداني أن العجز المقدر بـ 3.2 مليون دينار سيغطى من خلال قرض بنكي بقيمة 2.5 مليون دينار، ومن فائض متوقع في موازنة 2023 بقيمة 700 ألف دينار. وأكد أن البلدية لن تلجأ إلى رفع الرسوم المحلية على السكان، مشيرا إلى أن نسبة تحصيل الرسوم بلغت 91 في المئة حتى نهاية شهر نيسان.

وفي المقابل، انتقد عضو المجلس عن حي الكروم السيد فادي منصور الزعبي المشروع، معتبرا أن الأرقام المعلنة لا تعكس حجم الحاجة الفعلية. وقال خلال الجلسة: «لدينا شوارع في حي الكروم لم تعبد منذ أكثر من 12 سنة، وسكان يدفعون فواتير مياه مرتفعة مقابل خدمة متقطعة». وطالب بتخصيص مبلغ إضافي لصيانة الطرق الداخلية.

من جهته، رد رئيس لجنة المالية في المجلس السيد نبيل حمدان العطار بأن اللجنة أجرت تعديلات على المشروع الأولي، وأن مبلغ 1.2 مليون دينار أضيف لصالح أعمال الصيانة. وأشار إلى أن البلدية ستعتمد على شركة خاصة لتنفيذ المشاريع الكبرى، بهدف تسريع وتيرة العمل وتجنب التأخير الذي شهدته مشاريع سابقة.

وتشمل الموازنة أيضا مخصصات بقيمة 1.1 مليون دينار لتوسعة مدرسة الحمراء الثانوية للبنات، و850 ألف دينار لإنشاء ملعب بلدي في حي الصفصاف، إضافة إلى 600 ألف دينار لتشجير الشوارع الرئيسية. وأكد الورداني أن هذه المشاريع ستنفذ على مرحلتين خلال السنة المالية.

وتأتي هذه الموازنة في ظل تراجع عائدات البلدية من رسوم البناء بنسبة 18 في المئة مقارنة بالعام الماضي، بسبب تباطؤ حركة البناء في المدينة. وقال الورداني إن البلدية تعمل على تحديث نظام الجباية الإلكترونية لتقليص التهرب، مشيرا إلى أن 2300 مكلف لم يسددوا رسومهم حتى الآن.

مجلس الشورى يقر تعديلات على نظام الأحوال الشخصية

التعديلات تمنح المرأة حق الحضانة حتى بلوغ الابن 15 عاما

صادق مجلس الشورى في جلسته العادية المنعقدة يوم الثلاثاء 14 الجاري على تعديلات واسعة على نظام الأحوال الشخصية، بعد نقاش استمر نحو ست ساعات. وصوت لصالح التعديلات 78 عضوا من أصل 120، بينما امتنع 31 عضوا عن التصويت، وعارضها 11 عضوا. وتنص التعديلات على رفع سن حضانة الأم للذكر من 10 سنوات إلى 15 سنة، وللأنثى من 12 إلى 18 سنة، ما لم يثبت القاضي أن مصلحة المحضون تقتضي خلاف ذلك.

وقال رئيس لجنة الشؤون القانونية في المجلس السيد عادل منصور الزعبي في كلمته أمام الجلسة إن التعديلات «جاءت بعد دراسة استمرت أكثر من سنة، واستندت إلى تقارير ميدانية من المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية». وأضاف أن اللجنة استمعت إلى شهادات قضاة ومحامين وأخصائيين اجتماعيين قبل صياغة النص النهائي.

وأوضح الزعبي أن التعديلات تضمنت أيضا تعريفا جديدا لمفهوم «مصلحة المحضون»، حيث نصت على أن القاضي ملزم بالاستماع إلى رأي المحضون إذا بلغ سن التمييز، وأن له أن يطلب تقارير من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين قبل البت في أي نزاع. كما ألزمت التعديلات الأب بتوفير سكن ملائم للحضانة، أو دفع بدل إيجار يحدده القاضي في حال تعذر ذلك.

في المقابل، عبر عضو المجلس السيدة منى عبد الرحيم الطويل عن تحفظها على التعديلات، معتبرة أنها «تثقل كاهل الأم بأعباء مالية كبيرة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة». وقالت إن كثيرا من النساء المطلقات يعملن بأجور متدنية، وإن إلزامهن بتوفير سكن قد يدفعهن إلى الاستدانة أو العودة إلى بيوت أهلهن.

وردا على هذه المخاوف، أكد الزعبي أن اللجنة اقترحت تعديلا على المادة المتعلقة بالسكن، يقضي بأن يتحمل الأب نصف بدل الإيجار في حال عجز الأم عن تأمينه، على أن يتم تحديد المبلغ بقرار من المحكمة المختصة. وأشار إلى أن هذا التعديل أضيف إلى النص بعد جلسة التصويت الأولى، وأنه حظي بموافقة 64 عضوا.

وتأتي هذه التعديلات بعد سنوات من المطالبات بإصلاح قانون الأحوال الشخصية، الذي يعود في صيغته الحالية إلى عام 1992. وقد شهدت المحاكم الشرعية في السنوات الخمس الماضية ارتفاعا في عدد قضايا الحضانة والنفقة، بلغ بحسب إحصاءات وزارة العدل نحو 4200 قضية في عام 2022 وحده.

ومن المقرر أن يرفع مشروع القانون إلى مجلس الوزراء خلال أسبوعين، تمهيدا لإحالته إلى مجلس النواب للتصويت النهائي. وقال الزعبي إن اللجنة تأمل أن يتم إقراره قبل نهاية الدورة الحالية، مشيرا إلى أن المجلس مستعد لعقد جلسات إضافية إذا اقتضت الحاجة.

المنارة الأسبوعية – العدد 228 – السنة الثامنة – الصفحة 4 من 16 – ISSN: 3532127 – الإيداع القانوني: 830028 – 5593062 – تاريخ الإصدار: 19 حزيران 2023